فان تطاولت المدة فالامين يبيعه وان لم يكن منفعة اى اذا لم يكن البهيمة صالحة للاجارة
كالشاة قوله او يعظم ثمنها اى اوالقاضي يحفظ ثمن البهيمة قوله اذن له في ذلك اى اذن القاضي
للملتقط في الانفاق قوله في هذا نظر من الجانبين اى في اذن القاضي للملتقط في الانفاق و
دينا على المالك بما انفق قوله في الاصل شروط اقامة البينة وقد سويا له فيقبل هذا واراد
بالاصل المبسوط قوله وليست تقام للقضاء جواب سؤال مقدر ان يقال كيف شروط في الاصل
اقامة البينة ولا تقام البينة الاحلى مدعى عليه مذكور ولم يوجد ذلك فقال في جوابه وليست
تقام البينة الاصلا لقضاء حتى يشترط المدعى عليه اقيمت لكن تقبل الحال بعد اقيمت حتى يكشف
حال البهيمة انها لقطة او غصب لان في الاول يأمره القاضي بالانفاق وفي الثاني لا قوله
وان قال كان بينه لي اى ان قال الملتقط كان بينة لي على ان البهيمة لقطة قوله حتى يرجع بالنصب
تعليل لقوله يقول القاضي له اى للملتقط قوله لا يرجع بالنصب ايضا سقطها على قوله حتى يرجع
قوله قلت في الكتاب وجعل النفقة دينا على صاحبها اشارة الى ان الملتقط انما يرجع على المالك
بما انفق اذا شرط القاضي الرجوع قوله وهذه رواية اى شرط المرجوع رواية فعلى هذه الرواية
انما امر القاضي بالانفاق على اللقطة دائما يشترط الرجوع على المالك لا يرجع عليه وفي الرواية
الاخرى يرجع قوله واذا حضر يعني المالك فللملتقط ان يمنعها منه حتى يعطوه النفقة اى قال
القدوري في مختصره قال الحاكم في الكافي فان قال الذي في يده البداية لا ادفعها اليك حتى
تعطيني النفقة كان له ذلك وانما قلنا ذلك لان اللقطة سلمت بنفقة الملتقط فصار كان مالكها استقرض
الملك من جهته كان له الحبس لها يستوفي النفقة كالبايع يحبس المبيع الى استيفاء الثمن لان
استيفاء الملك من جهته وسعي فيه اقرب من ذلك رد الحق اى اقرب من المبيع الى اللقطة في
رد الحق لان الحق يحبسه من رده لا ستيفاء الجعل لانه سلم لما لكه بعد ان كان معرضا للثوى
للتوى والتلف كما ان اللقطة يحبسها الملتقط لاستيفاء النفقة لان سلمت لنفسها
بعد ان كانت عرضة للتوى والتلف دين النفقة الذي اوجبها القاضي لا يسقط اذا هلكت
اللقطة قبل الحبس ويسقط بعد الحبس كالذي الرهن اذا هلك بعد حبس المرتهن بالنفقة
بيانه فيما قال في الزيادات اذا اذن القاضي للملتقط بالانفاق على الرهن فانفق عليه
فاذا قضى الدين فللمرتهن ان يحبس الرهن حتى يستوفي النفقة ولو هلك الرهن بعد ذلك
لا شيء على الراهن ثم قال هذا قول زفر وقال ابو يوسف ليس له ان يحبسه بالنفقة فاذا هلك في

المرتهن فالنفقة دين على الراهن بمثل الذي ذكره من شروط دين
النفقة بعد هلاك الرهن بعد الحبس ينبغي ان يكون فيما اذا كانت قيمة الرهن وقت النفقة
سواء او قيمة الرهن اكثر اما اذا كانت قيمة الرهن اقل ينبغي ان يرجع المرتهن بفضل
النفقة قوله واللقطة الحمل والحرم سواء اى قال القدوري في مختصره يعني بعد
مدة التعريف وهي الحول في الظاهر يتصدق او ينتفع بنفسه ان كان فقيرا وقال في
المغني ان اللقطة بمكة فلا يتملكها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل لقطتها الا لمنشد معناه على الدوام والا
يظهر فايدة التخصيص وقيل انه يملك كسائر البلاد الى هنا ولنا ما روى في صحيح
البخاري مسندا الى زيد بن خالد قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة
فقال اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشأنك بها
قال فضالة الغنم قال هي لك او لاخيك او للذئب قال فضالة الابل قال مالك ولها
معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها وجه الاستدلال به
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلق ولم يفصل بين لقطة الحل والحرم ولانها لقطة ايجب اخذها
فجاز التقاطها بعد الحول كلقطة الحل ولان في التصدق ابقاء ملك المالك من حيث المعنى
من حيث تحصل الثواب له فيملكه الملتقط كما في سائر اللقطة والجواب عما تمسك به الشافعي
ره نقول لا تحل لقطتها اي رفعها الا لمعرف وتخصيص حل الرفع لمعرف بلقطة
الحرم لازالة الوهم بيانه ان مكة كان الغالب ان الناس يجلون ان الاقطار من كل
عميق ثم ينوقون فالغالب ان لقطتها الغريب يريد رد عوده الى بلده وكل فايدة اذن في
التعريف اصلا لعدم الفايدة فازال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوهم فقال لا يحل رفع لقطتها
الا لمعرف كما هو الحكم في غيرها من البلاد قال صاحب الجهة يقال نشدت الضالة انشدها
نشدا ونشدانا اذا طلبتها وانشدت الضالة انشادا اذا عرفتها فقلت من ذهب له
كذا كذا اذا نشد قوله الشاعر يصيح للبناة اسماعد ساحة الماشد للمنشد وهذا
البيت للمتنبي العبدي ورايت في شرح ديوان المتنبي ان الاصح قال وكان يفتخر بهذا
البيت هذا الحصل اذا سمع وعاينته وهو الطاهر اصاب اليد ويروى من تضيعه
وقال ابن الاعرابي هذا كما يقال للشكلي عجز الى الشكلي قال في ديوان الادب يعاض القارورة
والوكاء رباط القربة قوله والتخصيص بالحرم يوبيانه فيما ذكر في الحرم قوله واذا حضر رجل